

في الكثرة بل الضابط في ذلك ان كل شيء يصح جعله ثما من عين
او منفعة صح جعله صداقا وسبق انه يستحق عدم النقص عن عشرة
درهم وعدم الزيادة على خمسمائة درهم ويجوز ان يتزوجها على
منفعة معلومة تعطيل الثمن ويسقط بالطلاق قبل الدخول نصف
المهر اما بعد الدخول ولو مرة واحدة فيجب كل المهر ولو كان الدخول
حراما كوطي الخروج زوجته حال احرامها وحيضها ويجوز كل المهر
كما سبق بموت احد الزوجين لا بخلو الزوج بصاحبه الجرد واذا
قتلت المرأة نفسها قبل الدخول بصاحبها لا يسقط مهرها بخلاف ما لو
قتلت الاثمة نفسها او قتلها سيدها قبل الدخول فانه يسقط مهرها
والولاية على العرس مستحبة والمراد ايضا طعام يتخذ للعرس
وقال الشافعي تصدق الوليمة على كل دعوة لحادث سرور
واقبلها للمكثرتشاة وللمعتل ما ينسب وانواعها كثيرة مذكورة
في المطولات والاجابة اليها اي وليمة العرس واجبة اي فرض
عين في الصحيح ولا يجب الاكل منها في الصحيح اما الاجابة لغير وليمة
العرس من بقية الولايم فليست فرض عيب بل هي سنة وانما تجب
الاجابة لولاية العرس او تنسب لغيرها بشرط الايجاز الذي
الاغنيا بالدعوة بل يدعوهم والفقر وان يدعوهم في اليوم الاول
فانا ولم ثلاثة ايام لم تجب الاجابة في اليوم الثاني بل تستحب وتكره
في اليوم الثالث وبقية الشرط مذكورة في المطولات وقولته

95

Copyright © King Saud University

95

Copyright © King Saud University